

باسم تعالى وبه نستعين

المقدمة

بقلم

الدكتور محمد حسين علي الصغير

الاستاذ الاول المتمرس في جامعة الكوفة

العراق- النجف

((المرجعية العليا عند الامامية))

نهد مركز دراسات الكوفة في الجامعة بإقامة المؤتمر العلمي الثامن عشر- بالاشتراك مع العتبة العلوية المقدسة - متوجا في ظلال المرجعية العليا للأمامية في العالم ، ودعا اليه من مختلف الأساتيد والعلماء والباحثين في ظاهرة نوعية إستقطب رعيلا من الكتاب والمختصين لخوض غمار هذا الموضوع في شتى أبعاده بحثا وتمحيصا وافاضة، فكان أن نجح هذا الجمع المترامي الاطراف من بقاع الافق المعرفي لإبراز ظواهر المرجعية في مختلف الوجوه ، وقد حقق سبقا علميا متعدد الجوانب،

وهاهي بحوث المؤتمر تنشر في هذه المجلدات الضخمة ، وكانت الرغبة أن أكتب مقدمة لها بين يدي الموضوع فكان هذا البحث، المتواضع:

المرجعية عند الإمامية

أولاً: البداية الأولى

كان رواية الحديث من الإمامية في عصر الكليني (ت ٣٢٩هـ) وعصر الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) بداية صالحة لتكوين الكيان المرجعي في خطوطه الأولى، فقد كتب الكليني موسوعته الحديثية: الكافي فروعاً وأصولاً، وتبعه الصدوق فدوّن (من لا يحضره الفقيه) استخلاصاً من الأصول الأربعمئة التي دوّنوها رواية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والتي فُقد قسم كبير منها، وبقي شيء كثير منها أيضاً فحفلت المدوّنات الحديثية الكبرى على ما بقي منها، بالإضافة الى الروايات التي صحت نسبتها إلى الأئمة، واعتبر سندها عند المؤلف، وكان إكمال هذه المسيرة العطرة على يد الشيخ الأكبر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، فألّف كتابيه (التهذيب) و(الاستبصار) وبذلك تمت الكتب الحديثية الأربعة المعتمدة عند الإمامية.

وكان ازدهار مدرسة الحديث، وحركة تدوينه في عصر الإمام الصادق تشكّل العصر الذهبي لحفظ تراث الإمامية من التدهور والضياع رغم الضغط السياسي الذي تعرّض له الفكر الإمامي في العصر العباسي الأول.

فقد ذهب المحقق الكبير الشيخ آغا بزرك قُدّس سره الى هذه الحقيقة، وترجم لأكثر من مائتي مصنف من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام ألفوا سبعمائة وتسعة وثلاثين كتاباً بالإضافة الى مؤلفي عصور الأئمة، وقد اعتبرها من الأصول^(١).

وذكر أنّ لهشام الكلبي أكثر من مائتي كتاب، ولابن شاذان مائة وثمانين كتاباً، ولابن دؤل مائة كتاب، ولابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً^(٢).

وكان كتاب (الكافي) ويليهِ (من لا يحضره الفقيه) نموذجاً فقهياً يعتمد رأي أهل البيت عليهم السلام في الفروع الفقهية، وكان هذا النموذج منظماً تنظيمياً جديداً يشمل أبواب الفقه كافة.

وكان ما فيها عبارة عن أحاديث تُمثل الفكر الفتوائي معتمداً على النصّ وحده منقولاً بدقة وأمانة وإخلاص، وكان هذا التوجه إرهاباً بميلاد المرجعية العليا للإمامية، في ضوء توقيع صاحب الأمر عليه السلام، وهو يستعمل (فارجعوا) في قوله: (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليهم)^(٣).

حتى إذا برز الشيخ المؤسس محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٨-٤١٣ هـ) فكان بحق المرجع الأعلى للإمامية لما نظّمه من شؤون الفتيا، وما ألفه من كتب الفقه، وما افرغه من مؤلفات علم الكلام، وما استقطبه من فضلاء التلامذة، والمرجعية مدينة الى تدقيقه وتحقيقه وريادته الأولى بها ألقاه لنا من الأثر الفاعل في تجديد الحركة الفقهية ضمن مناهج جديدة لم يُسبق إليها من ذي قبل حتى عدّه العلامة الحليّ من أجّل مشايخ الشيعة ورؤسهم وأستاذهم، وكلّ من تأخّر عنه استفاد منه.

(١) آغا بزرك/ الذريعة الى تصانيف الشيعة ٦/ ٣٠١٣٧٤.

(٢) المرجع نفسه ١٧/ ١.

(٣) الكليني/ الكافي ٣/ ٥٥.

وأحصى له الأمين الحسيني العاملي نحواً من مائتي كتاب ورسالة في الفقه والكلام^(١).

وخلفه على المرجعية علم الهدى السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) تلميذ الشيخ المفيد، فسار على منهجه في الفقه، وطوّر في علم الأصول، فكان رائداً من الرواد الأوائل فيما أبقى لنا في (الذريعة) من آراء، حتى إذا لبى نداء ربّه خلفه على المرجعية شيخ الطائفة: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ) فأستقلّ بالمرجعية، وهو ينشر علمه في الآفاق. ويفتح باب الاجتهاد مؤصلاً ومحرراً ومفتياً ومدوناً على أسس جديدة، وبمنظور جديد حتى أسند إليه الخليفة القائم بأمر الله كرسي الكلام، وكان لا يُعطي إلاّ لأبرز علماء الإسلام في عصره، ولما حدثت الفتنة (فتنة السلاجقة) في عهده، وكُبت عليه داره، وأُحرق كرسي الكلام، هاجر هجرته الميمونة المباركة إلى النجف الأشرف عام (٤٤٨ هـ)، فأسس الحوزة العلمية هناك، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم في ظلال سيّدنا ومولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف.

وما زالت المرجعية في النجف الأشرف تتبوأ مركزها الريادي في الفقه والأصول والحديث والفلسفة والكلام، وعلوم القرآن، وهي تنشر ألوية العلم بمنأى عن الاتجاهات والميول، لتؤدّي رسالة أهل البيت عليهم السلام في الحفاظ على شريعة سيّد المرسلين صلوات الله عليهم.

ثانياً: المرجع ذو هدف رسالي

لو وقفنا عند كلّ مرجع من مراجع الإمامية دون تعيين في ذات أو زمان أو مكان؛ لوجدنا سيرته القيادية تستلهم أهدافاً معينة قد تنحصر في عمومها بثلاث ظواهر:

الظاهرة الأولى: متابعة أهدافه الرسالية التي تقوده إلى رضا الله تعالى في كلّ تحركاته القيادية بحيث لا تأخذه في الله لومة لائم، فهناك هدف مركزيّ أصْل هو الاندماج الحقيقي في ذات الله روحاً وفكراً ورسالة.

(١) ظ: الأمين الحسيني العاملي/ أعيان الشيعة ٤٦/ ٢٠ وما بعدها.

الظاهرة الثانية: استيعاب خدمات الناس بكل طبقاتهم، وتحقيق آمالهم اقتصادياً واجتماعياً، والدفع بهم الى الخير المأمول، أمراً بالمعروف، وناهياً عن المنكر، منفتحاً عليهم في ذهنه ونفسه ويديه، ومتجاوباً معه نفسياً وروحياً بإزاء نشر أعلام الدين، والترويج لسنن الأنبياء والأوصياء، وبرمجة أنظمة وكلائه في السفارة والتمثيل في القصبات والمدن وعواصم العالم، وتيسير ما يمكن طبعه ونشره من إطروحات علمية.

الظاهرة الثالثة: مراقبته لذاته في المتابعة العلمية والفقهية، وذلك بالتزوّد المنتظم من فنون العلم والعرفان، والاضطلاع بمهمة الإضافة والتجديد، فلا يكتفي بكونه الأعلم حتى يضيف الى علمه علماً، والى تراثه جديداً، والى استنباطه إفاضة، فهو في عمل مستمر وحركة دائبة، تطوّر في الموجود، وتحاول الاستزادة ممّا هو متوافر في الأصل، وبحاجة الى التمحيص والجهد لتقديمه سائغاً لرواد الثقافة الدينية المتجدّدة في العرض والأسلوب ممّا يحقق أهداف المرجعية المؤسسية التي تضع الأمر المناسب في الموقع المناسب، وتتبع الخطوة الموفقة الهادفة بخطوات أكثر توفيقاً، وأجلّ هدفاً، وأعلى استثماراً حتى لتعود هذه الظاهرة بالدعم الفعلي الأيديولوجي للظاهرتين السابقتين، وفي هذا الضوء يبرز نجم المدرك الرسالي للمرجع الديني.

إنّ تحقيق هذه الظواهر في المستوى العملي كما هو حاصل بالفعل لدى المرجع الرسالي الناهض يُكوّن التفافاً جماهيرياً حول المرجع باستجابة تلقائية دون تخطيط مسبق، ويكون الاصطفاف الشعبي مترافقاً وراء قيادة متنوّرة تعايش المناخ الاجتماعي في أبعاده المترامية الأطراف، وتواكب التحرك الطبائعي لمسيرة الإيمان الخالد، كلّ ذلك يجري كما جرى دائماً بعفوية مطلقة تؤكد مبدأ الاستعانة بالله وحده، وتفجّر الموقف باتجاه إيجابي دون استعداد ضاغط، أو إلزام مفروض، وإنّما هو الاندفاع الرسالي البريء.

وسرّ ذلك - كما هو متواتر معروف - أنّ ليس في مراجعنا العظام من طلب المرجعية

لنفسه منصباً، أو جرّ النار الى قرصه كما يقولون، بل يشير إليه أهل الخبرة من ذوي المعرفة والدين والتقوى، وتلتقي كلمات الأعلام في حقّه علماً وزهداً وورعاً، حتى إذا تمت هذه الأوليات بحريّة مطلقة، وبوضع الرجل الأول في خصائصه وشرائطه في الموقع، اتكل على الله تعالى، ونهض بعبء المرجعية مخلصاً، وشمر عن ساعديه مناضلاً، وذهب كل مذهب مشروع لإعزاز كلمة الله في الأرض، لا تأخذه في ذلك لومة لائم، ومن هنا تكون ثقة الأمة به عالية، وإخلاص الشعب المسلم له متميزاً، ومن خلال ذلك يتبلور التلاحم العضوي بين فصائل المجتمع وقيادته في تفاعل وتجاوب كبيرين، فهو يضحي من أجلهم بالنفس والراحة والوقت، وهم يضخّون من أجله بالإنصات والاستماع، ويفدون به بالآباء والأبناء، قربّة خالصة لوجهه الكريم.

وهنا تحصل عملية الاندماج الكلّي المدهش بين الشعور المتدفّق بالمسؤولية وبين النظر للمصلحة الإسلامية العليا، دون أنانية أو ذاتية أو فئوية، فيكون الرمز الصالح للناس، ويكونون الأولياء المخلصين للمرجع، إذ ليس ثمة من مدرك فردي أو لحاظ ذاتي، وإنّما هي المصلحة الدينية العليا، التي يرحب بها الناس الخلاص من الدنيا، والأجر والثواب في الآخرة، في هدف مزدوج بناءً، وقلماً اجتمع ذلك إلّا في ظلال المرجعية الرشيدة.

ويمكننا القول هنا بوجه عام: إنّ وحدة الهدف في هذا التوجّه الفريد هي التي تقود الأمة الى وحدة الصف، فيكون المؤمنون جميعاً كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً.

ولم يتفق استقرائياً، ولا مرّه واحدة، أنّ عمل المرجع الرسالي عملاً من أجل صالح خاص يضحي بمصالح الآخرين، لأنّ الوازع الديني يأبى ذلك، والسلوك المستقيم والعدالة القائمة يدعوان الى الورع والزهد بالعناوين الثانوية، وبالاعتبارات الزائلة ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(١).

(١) سورة الجمعة، الآية: ٤.

ثالثاً: تعدّد المرجعية

قد تتعدد المراجع في الزمن الواحد والعصر المتقارب في طول واحد حيناً، وفي عرض واحد حيناً آخر، وهذا التعدّد يوحى بملاء الساحة في الفقهاء، وهم - بالدرجة الأولى - الأدلاء على الله في عصر الغيبة، وهم وحدهم القادرون على إدارة دفة الاجتهاد والإفتاء، وهم عادة يد واحدة على من سواهم، وكان هذا التعدد - من خلال وجهة نظري - من فضائل الفكر الإمامي العظيم، فهو يدأب ويكدح ويجد ليهيئ من كلّ عصر وكلّ جيل عدّة مراجع يتبوّأ أبرزهم المنصب الأعلى، والاكثرون في الظلّ ينتظرون دورهم، بل دورهم هو الذي ينتظرهم، فيستبقون الى الخيرات واحداً واحداً، وفي إشعاع جهودهم القيادية والرسالية تبلور أفكار المذهب الإمامي، وهي تتقلب في مراحل النمو والتطور والأصالة، وهذا ما ينجم عنه ترسيخ قاعدة الإبقاء على الفكر من الاضمحلال والعدّ التنازلي كما يقال.

وهذا التعدّد في جوهره ليس مشكلة بقدر ما هو رحمة وإفاضة، فبه إحياء للسنن والفروض، وإحاطة بالمسائل والفروع، وتعدّد لوجهات النظر العلمي في تنافس محبّب لدى الله ورسوله، فكّل يعمل بطريقته الخاصة، وبما يوحيه اجتهاده في تعزيز الآراء الفقهية، وتحكيم النظر العقلي والنقلي في تراث النبي والأئمة صلوات الله عليهم.

وكان التعدّد المشروع مناراً يفرز المرجع الديني الأعلى الذي يتجه إليه المراجع بعامة، ليكون مثلهم الأعلى.

وقد يقال: بأنّ تعدّد المرجعية يخلق تجمّعات فئوية غير محمودة، ويمثّل سلبيات متناقضة في المناخ القيادي للمراجع العظام، بيد أنّ نظرة فاحصة تبدّد هذه الضبابية الموهومة، إذ السلبيات تنطلق من شرائح بعيدة عن الوعي الديني المتفتح، تلك الشرائح

مَن يحيط بالمركز، ويعيش فيه على الهامش لا في القمة، ولا في استصدار القرار، والمرجعية ذاتها بمنأى عن هذا التوجّه الجانبي المفروض، لأنها تواصل عطاءها الثرّ بإنجاب كبار الفقهاء في ظلّ عناية إلهية خاصّة دون أساليب دعائية، أو ممارسة للضغط في الاستقلالية لمنصب قيادة المرجعية الحقّة التي لا تمنع في رسالة المرجعيات المتعددة في الحال، لتهميئ المرجع اللاحق كما هو أهله في حالة غياب المرجع السابق له.

أمّا الاختلاف الفقهي بين المراجع، فهو حق طبيعي لكل مرجع إذ يمارس الفقيه حياته العلمية باستنباط الحكم الشرعي من أدلّته التفصيلية وصولاً الى الواقع، سواء أكان دليhle على ذلك قطعياً أم ظنياً، فهو لا يعارض إن كان صحيح المستند والمدرّك، ولكنه يناقش ويعارض ويواجه بأدب لو لاح أنّه استند إلى مدرّج خاطئ بنيت عليه نتائج خاطئة.

التعدّد المرجعي ظاهرة حضارية في الفكر الإمامي يُنبئ عن عدم خلوّ الميدان من قادة العلم الشرعي الموصل الى الله تعالى، أمّا المرجع الأعلى فإنه يبرز تلقائياً، وتجتمع عليه الكلمة دون إيجاء خارجي، أو ملحظ سياسي، فهي قضية شرعية خالصة. وإن ارتبطت بقيادة الأمة إلا أنّ بعضهم يجرّها الى الحاكمية، وبعضهم يذهب بخلافه.

رابعاً: إدارة المرجعية

عادة ما تستعين المرجعية لإدارة شؤونها بهيئات ولجان وجماعات وافراد.

١. فهناك هيئة الإفتاء، وهو عبارة عن مجموعة من ذوي العلم والاجتهاد والخبرة، ويتولّون أمرين مهمين هما: إجابة النظر في كبريات المسائل العلمية، وعادة ما يجتمعون في ديوان المرجع بحضوره وتطرح تلك المسائل، وتُثار حولها المناقشات، ويضطرم الجدل العلمي، وكل يُدلي بحجّته حتى يصلوا الى نتيجة في قناعة تامة أو

مقبولة، والأمر الثاني: المبادرة الى الإجابة الخطيئة عن الأسئلة التي تصل المرجع من القصبات والأقاليم، فيجانب عنها وفق فتاواه، وعادة ما تقسم على أفراد وأشخاص لئلا يزدحم العمل على بعض دون بعض، ومهمة هذه الهيئة من أصعب المهام، إذ عليها تتوقف إدارة المرجع الإفتائية، وفيها من العسر والحرج والجهد ما لا يعلمه إلا ذووه، وبعد إنجاز الإجابات تُعرض جميعها على المرجع فيدقق فيها النظر، وقد يحذف وقد يضيف وقد يقرّ.

٢. وهناك هيئة استشارية لدى المرجع يشاورها في الرأي ويعاودها في النظر في الأمور الاجتماعية والدينية والشؤون العامة، فهو يستفسر عما ينبغي وهي تجيب، وهي تتبرّع في الحديث مجتمعه أو متفرّقه مع المرجع في شؤون الساعة، وأحداث المناخ، وهي قد تعرض بأرائها على المرجع في مهمّات الأمور، وعليها أن تشير وعليه أن يرى، فلا يفرض عليه شيء، وعدم اخذه برأي أحد لا يضير شيئاً، ولا يعكر صفواً، فالقضية مبنية على قرار المرجع بعد أن يُشار عليه بدقة وأمانة واحتياط، وعمل هذه الهيئة فرادى ومجتمعين من أكثر الأعمال صعوبة ومسؤولية، فيجب عليها التحرّز الشديد، وإبداء الرأي السديد، وإثراء السّاحة بما هو أصيل وموضوعي دون الانفعالات التي تتسم بالحدّة والمشاعر المؤقّطة.

٣. لجان المشاريع، أدرّكنا المراجع، ولكل منهم مشاريعه التي يرى أنها متعيّنة التنفيذ، فمضافاً لإدارة شؤون الحوزة من كلّ جهاتها، والقيام بمهام الدرس العالي - البحث الخارج - ومتطلباته، هناك جملة من المشاريع التي يحقّقها المرجع بحسب توجّهاته، كإعمار المساجد، وبناء المعاهد العلمية، وإدارة شؤون المرضى، وإشادة المكتبات العامة، وترميم المرافق الحياتية الضرورية، وإنشاء المؤسسات الخيرية، وإعالة الأيتام والمحرومين، والإنفاق على الفقراء وذوي الحاجة، وهذا ما يحتاج الى رجال أمناء أنقياء، وجهود متظافرة حتى تنهض بهذه الطروحات المتعددة، وعادة ما يستعين المرجع بأهل الأمانة والخبرة في كلّ شريحة من هذه الشرائح.

٤. الشؤون المالية: وطبيعتها من أشكال الواجبات المرجعية لإدارة، وأكثرها مشاكل، واشدها تحملاً ومسؤولية، وأضخمها تشعباً ووعورة، وبها يعاني المسؤولون عنها مرارةً وغصةً وعتناً، فيضيقون بها ذرعاً، ويترعون إفرازات شتى الآلام، وعادة ما يواجه المرجع من قبل الأنانيين انتقاداً شديداً قد لا يرحم، وقد يتجاوز حدود اللياقة، حول كل من يختاره للنهوض بالأعباء المالية من ذوي الصيانة والاحتراز والمعرفة والخبرة، فهم لا يرضون عن أحد، شأن المجتمعات المتخلفة، ويبدأ التجريح صامتاً أو علناً لأسباب مصلحية أو انانية لا علاقة لها بمقتضيات الأحوال.

هناك سؤال يطرح نفسه في هذا الجوّ المحموم، وهو يتكرر مع كل مرجع، ويتردّد بمناسبة وغير مناسبة، هذا السؤال أو التساؤل: لماذا يعتمد المرجع أبناءه بإدارة هذا الشأن. ولماذا لا يضع لجنة متخصصة؟ أو مؤسسة مسؤولة عن إيرادات المرجعية وصادراتها؟ والجواب يكون من ناحيتين، ناحية المرجع أولاً، وناحية الواقع ثانياً فالفروض بالمرجع أن يكون في أعلى درجات العدالة والوثاقة، وإذا كان كذلك فهو أعلم وما يصنع، وليست لديه مناصب إدارية بمفهوم الدولة، وإنما لديه بعض الأموال التي يجب أن يشرف على مصارفها ووجوهها الأمثل فيما يعتقد، وإذا كان المرجع بهذه الصفة من التقوى والحيلة فما يضره أن يعين بعض أبنائه لمثل هذه المهمة الشاقة، وهو أعلم بهم في علانيتهم وسرهم وهو أخبر بلبيلهم ونهارهم، وهو المقوم لأشخاصهم عدالة وخبرة، وعادة ما يكون الولد الموثوق به أكثر حرصاً من غيره على شؤون أبيه، والأب يكون منفتحاً على الثقة من أبنائه في أسرارهم وقضاياهم دون خشية وارتياب، وقد يكون التعامل في هذا الملحظ مع غير الأقربين فيه عسر وجرح، وقد يقتضي التقيد بمجاملات لا ضرورة معها، ولا اضطرار إليها، لو كان الأمر مع الأبناء. ومن ناحية أخرى فليس المرجع عادةً مبسوط اليد، ليتصرف في حرية كاملة، فكثير من شؤونهم تُحاط بالسرية التامة، إذ طبيعة العمل تستدعي السرية، ولكل مرجع اجتهاده الخاص بهذا المضمار.

والقضية المالية هي التي يدور بها فلک الإحساس بالاستزادة، فقد (أهلكهم الدينار الأصفر والدرهم الأبيض) كما ورد في المأثور، وهؤلاء هم أولع الناس لساناً بمن يمنع عنهم ما لا يستحقون، وللحقوق الشرعية مواصفات في الإنفاق، وشرائط لا ينبغي تجاوزها، فلا توضع في غير موضعها، ولا تصرف إلا بمدرکاتها المحددة، وأبناء المرجع مأمورون من قبل أبيهم منصباً، ومخولون في قبله باعتبار المركز تخويلاً عاماً أو خاصاً، فليس لهم إلا الإدارة التنفيذية، وعليهم مراعاة ذلك، وعليهم أن لا يتجاوزوا الصلاحية قيد شعرة قط، والأمارات الشرعية هي التي تحدّد نوع احتياج الآخرين كماً وكيفاً، والتحرّز الشديد هو سبيل النجاة في هذه المتاهة، إذ لا بد من التصدي لها بحذر ويقظة وحسن تأتٍ للأمر، فهناك الكذب والمحتالون، وهناك الشرائع غير المتحرّجة، وهناك الاحتياج الحقيقي، وهناك الوضع الذي يشكل حلّه والوقوف على مدى صحته، والقائم على هذه الشؤون عادةً في كآبة مستمرة نتيجة اضطراره بمهمة الفحص المضني فهو معنيٌّ دون سواء بإعطاء كل ذي حق حقه، والتأكد من ذلك جوهرياً بحسب الطاقة البشرية، وإلا فقد خان الأمانة، وفرط في الأداء.

وهؤلاء جميعاً، يريدون من الحقوق جميعها، وهنا يبدأ الانشطار الأخلاقي في الرد والاثام، وقد يصل إلى الشتم والسباب دون مسوّغ، لذلك فالمعرفة الحقيقية لمواطن الحاجة قد لا يغني عنها ظاهر الحال، ولا الإلحاف في السؤال، ولكن ميزة التقوى إذا توافرت في السائل استراح بها وأراح غيره في معطياتها. فالورع هو الذي يقيد هذا السبيل الوعر.

وموجة الفقر والفقراء عارمة، قد لا تستوعبها الحقوق لدى المرجع، فلا تسدّ الاحتياجات كلّها، ولا ترفض كلّها، بل يتحتمّ تقديم الأهم فالمهم وهكذا يكون التفاضل بين حالة معقدة وحالة اعتيادية، فيكون العطاء الناقص بديلاً عن الحرمان الكامل، وهو ما تفرضه حقيقة المورد المالي المحدود، وتحتمّه طبيعة الفحص الكاشف عن الاحتياج.

أما الابتزاز غير المشروع، والإلحاح غير المهدّب، في إرادة العطاء غير المتوازن دون مبرر شرعي، فلا أمانة كاشفة ولا ثقة متوافرة، فهذا ممّا يزيد حياة القائمين على تويّ الشؤون المالية عناءً وبلاءً واشمئزازاً، وهم مع هذا محتسبون في إدارة هذه الفوضى الشاملة، وإذا كان الأمر كذلك، فالسلامة من الخطأ قد لا تتحقّق في كل أبعادها، وما لا يدرك كله لا يترك كله.

ويريد المجتمع الواهن أن يكون أبناء المراجع أقلّ قدراً ممّا هم عليه، بل يريدون منهم خدمةً صغاراً، وقد لا يتحقّق هذا عادةً، فتبدأ الانفعالات في اجتياح العلاقة الاجتماعية بعيداً عن الروح الموضوعية في المعالجة والتعامل، وقد يتصور أحدهم أن التعالي من صفة هؤلاء الأبناء، وليس الأمر كذلك، بل هم قد يصل بهم الجزع الى حد التجاوز على الراحة والمدارة والمجاملة، نظراً للزخم الهائل الذي لا تنهض به إمكانيات الاستقبال لكل أحد، والإصغاء الطويل في وقت ضائع مهدور، وقد يصحب ذلك من قبل الناس أو بعضهم ادعاء طويل عريض قد يصح وقد لا يصح، كل ذلك يقابله أبناء المراجع بصبر وروية وأناة، ويعالجون بصمت ومعاناة، ومع هذا كلّهم، وفوق هذا كلّهم، فقد يقال لماذا لا يعتمد المراجع على سواهم؟ ولماذا لا تكون المرجعية مؤسّساتية؟ ولماذا لا توزّع الأعمال؟ والحق أن المراجع لا يعتمدون أبناءهم دون سواهم فهناك الكتّبة، وهناك الحفظة، وهناك المستودعون على الأسرار المالية، وهناك المخوّلون على الصرف الشرعي، وهناك الأبرار الاتقياء الدائبون على اكتشاف أحوال المجتمع بصدق، وهؤلاء هم المتصرّفون الحقيقيون في إطلاق الصلاحيات في الهبة والعطاء، وتفقد مواطن الاحتياج والفقر والفاقة، لأنهم على صلة أكيدة من الفحص المستخبر عن شؤون المسلمين، وتكون عليهم المسؤولية في منظور مزدوج بين المراجع ومراجعيه.

هؤلاء حقاً - عدا سواهم من المسؤولين - هم المجاهدون في سبيل الله جهاداً فعلياً قائماً على فلسفة نكران الذات وترك الاعتبار، وكبت النفس وهم متوافرون على

الانخراط العملي في خدمة صاحب الأمر عجل الله فرجه، وتحقيق معنى الانتظار له إيجابياً، فكم من وقور وقف على مسكين فأنقذه قربةً الى الله تعالى، وكم من عزيز نفس حمله التواضع الى السعي الحثيث في سبيل إنعاش المحرومين، وكم محاول في مجاهدة ونصب أن يرتفع بمستوى الفقراء الى حضيرة الأغنياء، وكم من مستنقذ للمضطهدين بؤساً وجوعاً، ليصل بهم الى حياة أفضل نسبياً، وماذا على المرجع وأبنائه والعاملين معهم من ضير، وهم يتسلمون الحقوق يميناً، ويسلمونها يميناً أيضاً، فهم وساطة حبٍ وعطفٍ ورأفةٍ وإحسان.

خامساً: دعاوى سلبيات المرجعية

لا يزال العبث اللاأخلاقي، والوعي المتخلف غير المسؤول، يبحث عن سلبيات في المرجعية لم تكن، ويتحدث عن أوهام وأساطير في ذهنه لم تخلق بعد، فهو معنيٌ بالسلبيات وآثارها، ووضع العراقيل في مواجهة ثغراتها الموهومة، دون اللجوء الى ركن وثيق في الورع والاحتراز.

فقد يقال تشهيراً: بأن أفراد أي كائن إنساني مهما كان عادلاً ثبثاً، قد يعني تفرده بالقرار، والتفرد بالقرار نوع من الدكتاتورية الفردية، وإذا كان المرجع دكتاتوراً فهناك الكارثة المتوقعة في كل اللحظات الزمنية الآنية والمستقبلية.

وهذا القول محض افتراض لا يُمثل حقائق الأشياء، ولا يحظى بكثير من الصحة، فالمرجعية العليا بانحصارها بالمرجع الأعلى لا تعني بالضرورة انفراد ذلك المرجع في القرار دون ملحظ استشاري أو شوروي، بل هو خاضع لكل اللمسات الدقيقة التي يكون آخرها قرار المرجع.

وقرار المرجع تارةً يكون مركزياً، وهو أصل المهمة العليا التي ينهد لحملها، وهو القرار الفتوائي الفقهي الكاشف عن رأي الفقيه في الأحكام، وهو وإن كان من تخصص المرجع الدقيق، ولكنه قد يخضع للإثارة في مجلس الإفتاء الأعلى الذي يجتمع عادةً في حضرة المرجع، وهو برئاسته، وتطرح فيه كبريات المسائل الفقهية بأدلتها التفصيلية، ومن ثم يتوصل معها الى صيغة نهائية في ضوء قناعات علمية لا سبيل الى طرحها، فتكون ملزمة للأخذ بها، فيتقيد بها حتى المرجع نفسه فنياً وعلمياً، لأنها وحدها هي التي يتخذها المرجع أصلاً فتوائياً ولأنها حصيلة البحث الموضوعي المكثف القائم على أساس الدليل والبرهان.

وهذا لا يحصل إلا في بضع مسائل معقدة تحتاج الى هذا النوع من التدقيق، أما المسائل الاعتيادية فيجيب عليها فوراً بناء على قناعته العلمية، وهذا محض اختصاصه الذي لا ينازعه فيه أحد.

أما في المسائل الهامشية والجانبية التي يتلى بها المرجع باعتباره كبير الأمناء على شؤون الدنيا والدين، كتسليم الحقوق وتوزيعها، وتوليّ التبعات في الوصايا والتكليف الشرعي الإضافي التنفيذي، ونقل الحق من العين الى الذمة، وإدارة شؤون الولاية على القاصرين وإضرابها، فهذه المسائل وإن كانت أساسية لتعلقها بالمرجع وحده، ولكنها هامشية بالنسبة للهدف المركزي الأول وهو الإفتاء.

وأغلب هذه الموارد مالية وغير المالية قد تقوم عليها الأيادي الآمنة بحسب الظاهر، فلا يتطلب من المرجع أن يعين ملائكة في هذا الجانب، وإنما أهل الثقة بحسب الموازين المتبعة شرعاً، فمن أدّى واجبه بأمانة وإخلاص فهو المطلوب، وإلا فيُعزل ليُستبدل بغيره من الثقات الأمناء.

وأما القرار السياسي الذي يتطلب رأي المرجع لقيادة الجماهير في مجالات الضرورة القصوى، فيعود تقديره الى التكليف الشرعي للمرجع بحسب ما تتجمع لديه من مسوّغات ومبررات ضمن الاستشارة والاستئثار برأي الآخرين لدرء المبادئ الوافدة، وحماية الثغور، وحفظ بيضة الإسلام... الخ.

أمّا التورط في الدماء، فما اشد حرج مراجعنا في هذا الملحظ، فلا فتوى في جهاد أو دفاع إلاّ عند الضرورة القصوى، ولدى إخفاق كلّ وسائل الدفاع السلمية، وهذا ما تشهد به حوادث التأريخ المتكررة في حقبة قد تكون متقاربة.

بعد هذا العرض الموجز، لنتساءل: أين تكمن سلبات المرجعية المزعومة؟ وكيف؟ لا هذا ولا ذاك ولكنّه التمرّد على مظاهر القيادة الرسالية الرشيدة بغية استبدالها بزعامات تتحكّم فيها الأنانية والمصلحية وعدم التورّع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى اللهم على محمد وآل بيته الطاهرين

النجف الاشرف

محمد حسين علي الصغير